المنظمات الحكومية العربية: الواقع والمأمول
الحوكمة: مدخل التنمية الإدارية للمنظمات الحكومية العربية

دراسة مقدمة إلي المؤتمر العلمي الثاني عشر
التدريب من أجل التشغيل والتنمية
كلية الأداب - جامعة بني سويف
٩ - ١٠ ديسمبر ٢٠١٨

إعداد الباحث
د. مدحت محمد عبد المنعم صالح
عضو هيئة التدريس - قسم إدارة الأعمال
معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات
دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة - جمهورية مصر العربية
DR.MEDHAT.SALEH@GMAIL.COM

أولاً:- المقدمة .

تطور دور المنظمات الحكومية مع تطور دور الدولة في كافة العصور، وأخذ دور الدولة ومنظماتها الحكومية في النمو والتصاعد وإزدادت الأعباء وثقلت الأحمال الملقاه على عاتق الدولة ومنظماتها الحكومية ، وتحملت الدول ومنظماتها الحكومية في العديد من الدول العربية مسئولية النهوض بالقطاعات والمجالات المتعددة والمتنوعة ، إلي الحد الذي أصبح تدخل الدولة ومنظماتها الحكومية أمراً ضرورياً واقعياً ومؤشراً فعلياً لتنامي قدرة الدولة ومنظماتها الحكومية علي تحقيق الأهداف .

ورغم دعوات النظام العالمي الجديد بضرورة الحد من دور الدولة ومنظماتها الحكومية في العديد من القطاعات والمجالات ، إلا أنه يصعب إستبعاد أو إغفال الدور الذي تضطلع به المنظمات الحكومية في الدول العربية أو التقليل من شأن ما تقدمه المنظمات الحكومية بهذه الدول من سلع وخدمات تساهم بالفعل في تحقيق الإستقرار الأمني والإجتماعي والإقتصادي وتحفظ تماسك بنيان الدولة ، وهو ما يؤدي إلي المساهمة في تحقيق أمال وطموحات الشعوب والقيادات والحكومات بهذه الدول .

هذا ويعرف البنك الدولي الحوكمة بأنها "العمليات والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة والرقابة وإدارة الموارد من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية" . بينما يعرفها برنامج الأمم المتحدة (UNDP) بأنها "ممارسة السلطات الإقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون المجتمع على كافة مستوياته ، وتضم الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبيرعن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بإلتزاماتهم وتسوية خلافاتهم".

ثانياً:- المشكلة البحثية .

وعلي الرغم من أن الحوكمة تنطلق من فكرة التكامل بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بحيث تتوزع الأدوار التي تقوم بها كل فئة في مجالها ، فالحكومة تتولى البيئة السياسية والقانونية المساعدة على حسن أداء النشاط الإقتصادي وتوفير الضمانات والحوافز والحماية لمن يقوم بهذه الأنشطة ، بينما يقوم القطاع الخاص بتحقيق الإنتاج والدخل وتشغيل الأيدي العاملة في ضوء ما تضعه الحكومة من ضوابط ومعايير أو مؤشرات أو توجيهات ، أما مؤسسات المجتمع المدني فتتولى تحقيق المشاركة المجتمعية في الأنشطة السياسية والإجتماعية والمساعدة في أعمال الرقابة الفعالة على الأسواق والأسعار والبيئة والصحة العامة ومكافحة الفساد وحقوق الإنسان بصفة عامة ، إلا أن الحقائق تشير إلي أن الحوكمة مازالت هدفا يصعب تحقيقه حتي الأن في المنظمات الحكومية بالدول العربية .

ثالثاً:- التساؤلات البحثية .

في ضوء المشكلة البحثية ، تثير الدراسة عدداً من التساؤلات البحثية ، وهي التساؤلات التي تسعي الدراسة إلي الإجابة عليها ، وتتمثل هذه التساؤلات فيما يلي:

١- ماهي المقومات التي تتيح تطبيق الحوكمة بالمنظمات الحكومية العربية علي مختلف تصنيف الدول العربية (النامية - الأقل نموا - الساعية للنمو) وكيفية الإستغلال الأمثل لهذه المقومات في التطبيق .

٢- ماهي المعوقات التي تساهم في الحد من تطبيق الحوكمة بالمنظمات الحكومية العربية ، وكيفية التغلب علي هذه المعوقات شكلاً وموضوعاً .

٣- هل تساهم البيئة العامة الحالية بالدول العربية (النامية - الأقل نمواً - الساعية للنمو) في تطبيق الحوكمة بالمنظمات الحكومية العربية فعلياً وواقعياً ، وهل تستطيع الدول العربية صياغة النموذج الخاص بها في المجالات الإدارية المتعددة بصفة عامة ، والحوكمة العربية بصفة خاصة .

رابعاً:- أهمية الدراسة وأهدافها .

الأهمية العلمية:-

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في كونها محاولة علمية جادة ، تهدف إلى المشاركة والمساهمة في مجال البحوث والدراسات العلمية والعملية ، الخاصة والمتعلقة بمجالات الدراسة الحالية "المنظمات الحكومية العربية: الواقع والمأمول ، الحوكمة: مدخل التنمية الإدارية للمنظمات الحكومية العربية" . هذا ويأمل الباحث أن تكون الدراسة بمثابة الإضافة المتواضعة للسابق واللاحق من البحوث والدراسات بالمكتبة العربية في هذا المجال .

الأهمية العملية:-

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في المحاور التالية:

١- الوقوف على ماهية المنظمات الحكومية بصفة عامة والمنظمات الحكومية العربية بصفة خاصة ، ودور الحوكمة في تطوير معدلات الأداء بالمنظمات الحكومية العربية .

٢- الإشارة إلى الأهمية النسبية والضرورة الحتمية لتطبيق مفهوم الحوكمة بالمنظمات الحكومية العربية وتوضيح أثر ذلك علي تطوير معدلات الأداء بالمنظمات الحكومية العربية ، خاصة في ضوء التطورات والمتغيرات التي طرأت علي الأصعدة (القومية - الإقليمية - العالمية) في ظل النظام العالمي الجديد .

٣- الدعوة إلى إن يصبح تطبيق مفهوم الحوكمة شاملاً كاملاً وفق ما جاء بدراستنا هذه هدفاً ذو آولوية في جميع الدول العربية علي مختلف تصنيفاتها (النامية - الأقل نمواً - الساعية للنمو) وأن يكون ملزما للمنظمات الحكومية العربية .

أهداف الدراسة:-

تهدف الدراسة إلى تحقيق بعض الأهداف المتمثلة فيما يلي:

١- تحقيق الإستفادة العظمى والإستغلال الأمثل لكافة الإمكانيات المميزة والمتوفرة بالمنظمات الحكومية العربية بكافة الدول العربية علي إختلاف تصنيفاتها وذلك وفقاً لمفاهيم الكفاءة والفعالية .

٢- تدعيم القدرات للمنظمات الحكومية العربية لمواجهة المنافسة القومية والإقليمية والعالمية في كافة المجالات ، والتي يصعب مواجهتها فعلياً وواقعياً بدون الأخذ بالمفاهيم الإدارية المعاصرة (الحوكمة) .

٣- المساهمة الفعلية في الإستيعاب الفعلي للموارد البشرية (الطاقات العاطلة) بالدول العربية ، وهو الأمر الذي يساهم في توفير الحياة الكريمة للمواطن بالدول العربية ، ويحد من الإنعكاسات السلبية للبطالة .

خامساً:- مراجعة الأدبيات .

قام الباحث بمراجعة العديد من الأدبيات السابقة المتعلقة وذات الصلة بمجال ومحاور الدراسة الحالية "المنظمات الحكومية العربية: الواقع والمأمول ، الحوكمة كمدخل لتطوير الأداء بالمنظمات الحكومية العربية" وقد كان علي الباحث المفاضلة بين كل من هذه الأدبيات السابقة وإختيار أقربها صلة بمجال ومحاور الدراسة الحالية . ومن خلال الدراسة الحالية قام الباحث بعرض موجز أو ملخص لكل من هذه الأدبيات السابقة المختارة كل دراسة على حده ، وذلك بغرض الإشارة والتوضيح لأهم ماإحتوته وتضمنته هذه الأدبيات السابقة من المفاهيم والأهداف وما توصلت إليه من النتائج .

سادساً:- منهاجية الدراسة .

إعتمد الباحث لإتمام هذه الدراسة وهي ، دراسة وصفية تقييمية ، على ثلاثة من مناهج البحث العلمي (المنهج الوصفي التحليلي - المنهج المقارن - منهج دراسة الحالة) وتجدر الإشارة إلى أن الباحث قد إعتمد بصفة أساسية على الأسلوب المكتبي ، والذي تمثل في الإستعانة بالوثائق والتقارير والأبحاث والدوريات العلمية القومية والإقليمية والعالمية والكتب والمراجع باللغتين العربية والإنجليزية .

سابعاً:- تقسيم الدراسة .

قسمت الدراسة إلي ثلاثة مباحث وفقاً لما يلي المبحث الأول بعنوان "المنظمات الحكومية العربية: الواقع والمأمول". المبحث الثاني بعنوان "تطوير الأداء في المنظمات الحكومية: الحاجات والمتطلبات". المبحث الثالث بعنوان "الحوكمة: مدخل التنمية الإدارية للمنظمات الحكومية العربية". بالإضافة إلي الإطار العام والنتائج والتوصيات وقائمة المراجع .

ثامناً:- النتائج والتوصيات .

نتائج الدراسة:-

١) يعد إستبعاد الدورالحكومي متمثلاً في المنظمات الحكومية العربية العاملة بمجموعة الدول العربية (النامية - الأقل نمواً - الساعية للنمو) من قيادة قاطرة التنمية المستدامة بمثابة الإعاقة والحد لمسيرة التنمية المستدامة بمجموعة الدول العربية ، وذلك نظراً لما لهذه المنظمات الحكومية العربية من طبيعة خاصة .

٢) تقوم المنظمات الحكومية العربية العاملة بمجموعة الدول العربية ، بعمل وجهد يصعب علي الكثير من المنظمات الأخرى أو المواطنين القيام به ، لكن هذه الأعمال يشوبها الكثير من الإجتهادية والعشوائية ، وهو الآمر الذى يؤدى إلي صعوبة تحقيق التنمية المستدامة لهذه المجموعة من الدول .

٣) يمثل النظام العالمي الجديد والمفاهيم الحديثة للعولمة والتكتلات الإقتصادية العالمية والشركات متعددة الجنسيات ومنظومة الفساد (العالمى والإقليمى والقومى) مجموعة من التحديات والمعوقات الحقيقية والصعبة الداخلية والخارجية ، التي تواجه المنظمات الحكومية العربية العاملة بالعديد من الدول بمجموعة الدول العربية (النامية - الأقل نمواً - الساعية للنمو) تؤثر تاثيراً سلبياً (فعلياً وواقعياً) علي أدائها وتنعكس بالتالي علي مخرجاتها .

٤) يوجد الكثير من المنظمات الحكومية العاملة بالعديد من الدول بمجموعة الدول العربية (النامية - الأقل نمواً - الساعية للنمو) لاتلتزم ولاتطبق المفاهيم الإدارية المعاصرة المتمثلة في دراستناً هذه بالحوكمة ، وهو الآمر الذى قد يقود بالفعل إلي عدم تحقيق هذه المنظمات الحكومية العربية لعنصري الكفاءة والفعالية الضرورين لنجاح المنظمات كافة ويقلل عملياً من فرص الإصلاح الحقيقى لمثل هذه المنظمات الحكومية .

توصيات الدراسة:-

١) الدعوة إلى قيام مجموعة الدول العربية (النامية - الأقل نمواً- الساعية للنمو) بإعادة النظر في كل ما يتعلق بدور الدولة ومنظماتها الحكومية ، وعدم الإلتزام برؤية النظام العالمي الجديد والمتمثلة في ضرورة الحد من دورالدولة ومنظماتها العامة (الحكومية) وأن تتعامل الدول بمجموعة الدول العربية مع النظام العالمي الجديد ومفاهيم العولمة الحديثة وفقاً لرؤيتها الذاتية ومصلحتها الخاصة ، مع ضرورة دعم المنظمات العامة بمجموعة الدول العربية من قبل القيادات والحكومات بمجموعة الدول النامية ، وذلك من كافة الجوانب والإتجاهات نظراً لما لهذه المنظمات العامة من عظيم الآثر في دفع عجلات قطار التنمية للأمام بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة ، ولاسيماً وأن المنظمات الحكومية عادة ما تعمل وفقاً للرؤية والإستراتيجيات القومية الخاصة لدولها .

٢) ضرورة العمل على تحويل المنظمات الحكومية العربية بالعديد من الدول بمجموعة الدول العربية (النامية - الأقل نمواً - الساعية للنمو) من مجرد كيانات صغيرة متعددة ومتناثرة ضعيفة ومحدودة القدرة ، إلي صروح وكيانات عملاقة ، وذلك من خلال وعبر إتحاد ودمج هذه الكيانات الصغيرة وإلتزام هذه الصروح والكيانات بتطبيق المفاهيم الإدارية المعاصرة (الحوكمة) لتصبح قادرة بالفعل على قيادة قاطرة التنمية المستدامة بمجموعة الدول العربية ، والمنافسة على كافة المستويات (القومية - الإقليمية - العالمية) . وفي الحالة المصرية والعربية ، ينبغي العمل علي إنشاء وتكوين كيانات قومية مصرية وعربية تكون بمثابة الذراع الإستثماري للحكومات العربية (هيئات حكومية - منظمات حكومية) تختص بتحقيق التنمية المستدامة تدار بمفهوم الهيئات الإقتصادية ، وتخضع لإشراف جاد ورقابة حقيقية من الأجهزة الحكومية المعنية ، وعلي أن تتصف هذه الهيئات أو المنظمات بالحيادية والإستقلالية ، وتراعي تحقيق الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للمواطنين بغض النظرعن إنتمائتهم السياسية أوالعقائدية أو المذهبية .

٣) التوصية بضرورة السعي والعمل علي إنشاء مجموعة منظمات عربية عالمية تجمع وتضم في عضويتها دول مجموعة الدول العربية فقط (النامية - الأقل نمواً - الساعية للنمو) وذلك في كافة المجالات عامة وبصفة خاصة مجالات (مجلس الأمن العربي - المحكمة العربية - البنك العربي - صندق النقد العربي - المنظمة العربية للتصنيفات الإئتمانية - البنك المركزي العربي - البورصة العربية - المنظمة العربية للصناديق السيادية) بالإضافة إلي الجيش العربي القادر علي حماية كل هذه المنظمات والكيانات العابرة للحدود والقارات ، وهو الأمر الذي يمكن مجموعة الدول العربية من المحافظة علي حقوقها وتحقيق آمال وطموحات شعوبها وحكوماتها ، ويمكنها من مواجهة النظام العالمي الجديد ورأسماليتة المتوحشة .

٤) التوصية بضرورة التطبيق العلمي والعملي لمفاهيم وأبعاد (الحوكمة) في كافة المنظمات الحكومية العربية ، وكذلك في كافة المنظمات المتعددة والمتنوعة العربية الأخري ، مع العمل علي إصدار النسخة العربية من (الحوكمة) وهي ما يمكننا أن نطلق عليها (الحوكمة العربية) وذلك وفقاً للتصورات والتقاليد والمفاهيم والأبعاد والأهداف العربية ، وهو الأمر الذي نري معه توافر الضرورة لإصدار النسخ العربية منه أيضا علي سبيل المثال في مجالات (المعايير المحاسبية - معايير المراجعة - المعايير البيئية - السلامة المهنية - البنوك العربية - أسواق المال العربية - الإستثمارات المالية) .

شكرا جزيلاً لحضراتكم

مع خالص التحية والإحترام

أكاديمي

د. مدحت محمد عبد المنعم صالح

عضو هيئة التدريس - قسم إدارة الأعمال

معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات

دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة

كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة